● أخبار قصيرة

وزير الاقتصاد: توقيع اتفاقيات قيّمة في قمة شنغهاي

أعلن وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، لدى عودته من الصين برفقة رئيس الجمهورية، إن اتفاقيات قيّمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وقعت خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى الصين، فيما تابع مجموعة عمل مشتركة، عملية تطبيق هذه الاتفاقيات. وقال علي مدني زاده: إن هذه الاتفاقيات تغطي مجالات واسعة في التجارة والاستثمار والتمويل. وأضاف: إن هذه الاتفاقيات أحيلت إلى مجموعات عمل تخصصية داخل البلاد لدراسة تفاصيلها؛ موضحاً: إن نتائج الزيارة تبعث على الأمل بينما اتخذت خطوات مهمة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي. وأكد وزير الاقتصاد إن زيارة الرئيس بزشكيان للصين جاءت بهدف تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع التعاون الإقليمي، كما وفرت فرصاً جديدة لتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية لإيران مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

إيران وأفغانستان تدعوان لتوسيع التعاون الاقتصادي

دعت أفغانستان وإيران إلى توسيع التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات الثنائية والتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما والاستثمار في قطاع المناجم بأفغانستان. وأفادت وكالة أنباء «صوت الأفغان»، أن وزير المناجم والنفط في الهيئة الحاكمة بأفغانستان الملا هدايت الله بدري التقى مشرف سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في كابول علي رضا بيكدلي. ودعا الطرفان، في اللقاء، إلى توطيد التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات الثنائية والتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما والاستثمار في قطاع المناجم في أفغانستان.

تصدير ٣٨ ألف طن من البضائع من جمارك خراسان الشمالية

قال مدير جمارك خراسان الشمالية: إن أكثر من ٣٨ ألف طن من البضائع تم تصديرها من جمارك خراسان الشمالية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. وصرّح إبراهيم حسيني: تم تصدير أكثر من ٣٨ ألف طن من البضائع من جمارك خراسان الشمالية خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. وأضاف: بلغت قيمة هذه البضائع ١٦,٥٠٢,٠٠٠ دولار. وأوضح: معظم البضائع المصدرة كانت سماد اليوريا، ومقابض الأبواب سهلة الفتح للمنتجات الفولاذية، وهيدروكسيد الصوديوم، والتي صُدّرت إلى دول مثل أوزبكستان والعراق وتركيا وأفغانستان.
وأشار حسيني إلى أن كمية البضائع المصدرة انخفضت بنسبة ٤٨٪ من حيث القيمة و٥٨٪ من حيث الوزن مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وقال: المواد الخام ومعدات وحدات الإنتاج، والألواح الشمسية، والفانيليا، والأرز الصالح للأكل، هي سلع مستوردة من باكستان وموريشيوس.

من تعزيز الوحدات الصغيرة إلى إطلاق العواصم التجارية..

استراتيجيات الحكومة الرابعة عشرة لزيادة الصادرات

الوفاق/ أعلن نائب تطوير الأعمال التجارية الدولية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية عن استراتيجيات الحكومة الرابعة عشرة لزيادة الصادرات.
وقال أمير روشن بخش: إن التصدير حاليًا يتم بشكل تقليدي، والتصدير التقليدي يعتمد بشكل عام على الخبرة؛ موضحًا أن هذا في حين أن التصدير في العالم يتحقق بشكل احترافي، فإن التصدير الاحترافي يعتمد على البيانات والدراسات، وفي التصدير التقليدي حجم الصادرات صغير جدًا؛ لكن التصدير الاحترافي له آليات صحيحة، حيث يلعب أصحاب المصلحة والفاعلون الرئيسيون في سلسلة التصدير دورًا أكبر. وأشار نائب منظمة تنمية التجارة إلى أنه من خلال دراسة صادرات العالم، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن معظم صادرات الدول المصدرة في العالم تتم عبر الوحدات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الدول تطور صادراتها من خلال هذه الطريقة، وقال: متوسط الصادرات من المواد الخام وشبه المصنعة يتراوح بين ٣٥٠ إلى ٣٨٠ دولارًا للطن الواحد. وأضاف: إذا أخذنا هذه العملية إلى أسفل السلسلة وتحويلها إلى سلعة نهائية حتى يتم في النهاية تصدير المنتج النهائي إلى البلد المستهدف، فإن قيمة المنتج في نهاية السلسلة تصل في المتوسط إلى ١٢٠٠ - ١٨٠٠ دولار للطن الواحد. وأكد روشن بخش قائلاً: لكن هذا لا يعني أننا لن يكون لدينا صادرات من السلع الخام وشبه المصنعة، بل يعني أنه إذا أردنا تحقيق ربح أكبر، فيجب أن يكون نهجنا الإنتاجي موجهاً نحو التصدير ومركزاً على سلسلة الوحدات الصغيرة والمتوسطة، أي أنه يجب علينا إيجاد المنتجات النهائية لورشة عمل أو مصنع صغير وتصديرها، وهذا يؤدي إلى زيادة التوظيف، وارتفاع القيمة النهائية للسلعة، وزيادة القيمة التصديرية للمنتج. وأكد نائب تطوير الأعمال التجارية الدولية في منظمة تنمية التجارة على أن الدول المصدرة تستخدم الآن شركات الوحدات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف أسواق الهدف جيدًا لتصدير منتجاتها، قائلاً: يمكن لهذه الشركات أن تكون إلى جانب المصدر في كامل السلسلة أو جزء منها، يجب على الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم التي ترغب في تصدير منتجاتها المشاركة في اختبار شائع يُعرف باسم اختبار تقييم الجاهزية التصديرية. وفي هذا الاختبار، يتم فحص جاهزية المنشأة للتصدير، وإذا لم تكن تمتلك مستوى الجاهزية المطلوب، فيمكنها الاستعانة بشركات الوحدات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة. وأكد قائلاً: إن الحكومة تسعى الآن، من خلال تعزيز شركات الوحدات الصغيرة والمتوسطة، إلى جعل خدماتها أرخص للمنشآت الاقتصادية حتى تكون أكثر ميلاً للاستفادة من خدماتها.

مسؤول: لكي نتمكّن من توجيه الصادرات في المسار الصحيح، يجب علينا أن نتبع مسار عبور التصدير التقليدي والوصول إلى التصدير الاحترافي

استراتيجيات الحكومة لزيادة الصادرات

ووفقًا للمسؤول، فإن التركيز على الإنتاج الموجّه للتصدير في البلاد يُعدّ أحد الاستراتيجيات الأساسية للحكومة، ولكي نتمكن من توجيه الصادرات في المسار الصحيح، يجب علينا أن نتبع مسار عبور التصدير التقليدي والوصول إلى التصدير الاحترافي.
وأكد نائب تطوير الأعمال التجارية الدولية في منظمة تنمية التجارة: في البرنامج السابع للتنمية، لدينا لائحة قيد الإعداد للوسطاء التصديريين، والتي تشمل شركات الكونسورتيوم التصديري، وشركات إدارة التصدير، والعديد من الوسطاء التصديريين الآخرين، كما أننا قد أعددنا تسهيلات وحوافز لهم حتى تكون خدماتهم أرخص وأكثر للوحدات الصغيرة والمتوسطة.
وأوضح: أن بعض منتجاتنا التصديرية تتمتع بميزة سلعية، ولمساعدة تصديرها وتطوير الشركات، يمكن إطلاق عواصم تجارية في البلاد، وقال: على سبيل المثال، يمكن لمشهد أن تصبح عاصمة الزعفران الإيراني، ونحن نعتزم استخدام قدرات الإدارة البلدية والبلديات التي تمتلك جزءًا من الاقتصاد، حتى تعتمد كل مدينة على التجارة السائدة فيها، ويتم تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإطار الجغرافي لكل محافظة. وأضاف: لذلك، نحن نعتزم إطلاق العواصم التجارية الإيرانية بهدف دعم الإنتاج الموجه للتصدير، واستخدام قدرات الإدارة البلدية في تطوير التجارة، واللامركزية عن العاصمة.

معلناً ارتفاع حجم المبيعات النفطية

وزير النفط: حقل «آرش ١» يحتوي على احتياطيات هيدروكربونية

أكد وزير النفط الإيراني ثبوت وجود احتياطيات هيدروكربونية في حقل «آرش ١» الغازي، وقال: لقد ثبت وجود احتياطيات هيدروكربونية في حقل «آرش ١» الغازي وتتابع وزارة الخارجية مسألة ملكيته.
وصرح محسن باك نجاد، الأربعاء الماضي، في ختام اجتماع الحكومة: تم تسهيل عملية تخصيص المواد الخام للمصافي الصغيرة في الجهات المعنية بوزارة النفط، ويمكن للمتقدمين التقدم بطلباتهم والاستفادة من هذه الإمكانية. وأضاف: الهدف من تطوير هذه المصافي هو تصدير المنتجات والالتفاف على العقوبات.
وفيما يتعلق بحقل «آرش» الغازي، قال باك نجاد: تدّعي بعض الدول، منها السعودية، ملكيته؛ لكن هذه المزاعم لا تحظى بتأييد ايران. وأضاف: اكتُشف حقل آرش عام ١٩٧٥، وحُفرت أول بئر استكشافية له بعد حوالي ٢٥ عامًا، أي عام ١٩٩٠، تحت اسم «آرش ١».
وتابع: حُفرت هذه البئر على عمق حوالي ٧٥٠ مترًا، واقتربت من خطوط الترسيم القديمة، وقد ثَبُتَ وجود احتياطيات هيدروكربونية في هذا الحقل، وتتابع وزارة الخارجية مسألة ملكيته. وبعد استكمال الوضع القانوني، تستعد وزارة النفط لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويره في حال كان جزء من الحقل ملكًا لإيران.
وأشار وزير النفط إلى أنه وفقًا لخطة التنمية السابعة، يجب أن نصل إلى مبيعات يومية قدرها أربعة ملايين برميل من النفط؛ بالطبع، لم يُذكر هذا الرقم في الخطة التنموية، بل كهدف للوصول إلى قدرة إنتاجية تبلغ أربعة ملايين و ٨٠٠ ألف برميل يوميًا، وقال: التقديرات الحالية تشير إلى أن الإنتاج الفعلي سيبلغ حوالي أربعة ملايين و ٥٨٠ ألف برميل، ويُعدّ تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف أحد التحديات الجادة التي نسعى إلى مواجهتها.
وأكد باك نجاد قائلاً: لا نريد أن نقول إننا لا نواجه أي مشكلة في بيع النفط؛ لكن في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس)؛ وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، فقد بعنا ٢١ ألف برميل إضافية من النفط يوميًا من حيث الكمية؛ أي أننا رفعنا المبيعات بنحو ٦٣٠ ألف برميل شهريًا.
ويُعدّ حقل آرش للنفط والغاز، المعروف في الكويت باسم «الدرة»، أحد أهم موارد الطاقة في شمال الخليج الفارسي، وهنالك جدل حول ملكيته بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية.
يحتوي الحقل على احتياطيات تزيد عن ٢٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وحوالي ٣١٠ تريليونات برميل من النفط الخام. اكتُشف الحقل لأول مرة في ستينيات القرن الماضي من قبل شركة AOC اليابانية، وحفرت إيران أول بئر استكشافي فيه خلال السنوات الأخيرة.
في عام ٢٠٢٢، وقّعت الكويت والمملكة العربية السعودية اتفاقية لاستغلال الحقل بشكل مشترك، وهو ما قوبل برد فعل سلبي من إيران. وقد صرّحت إيران بأن جزءًا كبيرًا من حقل آرش يقع في مياهها الإقليمية، وأنها تطالب بحصة عادلة من موارده.

خلال اجتماع مشترك مع ممثلي الشركات الحكومية والخاصة الصينية

تعزيز التعاون بين إيران والصين في مشاريع الطاقة

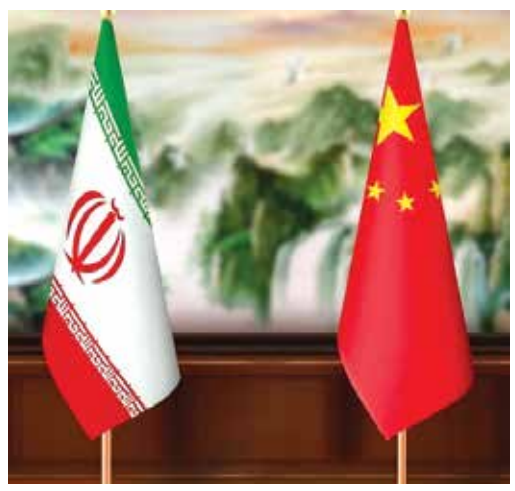

أعلن المدير التنفيذي لشركة إدارة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء الإيرانية «توانير» إن التعاون الوثيق مع الشركات الصينية قد بدأ في مجال جعل التجهيزات وأدوات الغاز ذكية وكذلك التخزين وسائر التكنولوجيات ذات الصلة، كما تمّ تفعيل بعض خطوط الإنتاج داخل إيران.
وشدد مصطفى رجبي مشهدي، الخميس، في اجتماع مشترك مع ممثلي الشركات الحكومية والخاصة الصينية على ضرورة الإفادة من التكنولوجيات الحديثة في مجال الطاقات المتجددة والتخزين الكهربائي ومحطات الضخ التخزيني، ودعا إلى تطوير التعاون الفني ونقل الخبرات العصرية إلى إيران.
وأشار رجبي مشهدي إلى الخطوات الإيرانية الجادة لتوسيع الطاقة الشمسية، وقال: إن أحد المتطلبات الرئيسية لتطوير الطاقات المتجددة هي الإفادة من التخزين الكهربائي. كما شدد على أهمية توسيع محطات الضخ التخزيني على نطاق واسع ومنوع لشبكة الكهرباء لاستدامة شبكة الطاقة.
وأكد مدير عام «توانير» أن شركته حاولت في الكثير من المشروعات السابقة نقل الخبرة إلى البلاد إلى جانب واردات التكنولوجيا. وأكد أن الزيارات المتبادلة لمجموعات خبراء الطرفين للمواقع العملانية وتبادل الخبرات، يمثل خطوة مهمة على طريق تدعيم التعاون.
أما الجانب الصيني، فقد أشار في الاجتماع إلى وجود اتفاقيتين فاعلتين مع إيران وتشملان مشروع ١٥٠٠ ميغاواط وحزمة بـ ٦٠٠ مليون دولار، مؤكداً حرص بلاده على توسيع التعاون المشترك في مجال الطاقة وتمويل المشروعات الجديدة.
وشارك في الاجتماع عدد من الشركات المصنعة لتجهيزات نقل القدرة والبطاريات الداخلية من أجل التخطيط لنقل الخبرة الفنية.